الى نحو وجود اتباع الواجب آه لا يلزم من الاكون ما يرجعون اليه وهو المصداق وجودا ولا ينكره صاحب الملخص قطعا

قوله الشارح المحقق قدس سره الثانى اختلف العلماء فى المفهوم موجود قطعا ولا يليق بحال عاقل الكلام فى نفيه وكلام شارح

الملخص مناد بكون النزاع معنويا فالذى يصلح للنزاع الكلامى هناك صفة منضمة الى الذات يكون مصداقا للوجود مثلا

الواجبية كالبياض للابيضية وهذا المفهوم النسبى عنوان له ام لا والحق لا فهذا المفهوم انتزاعى ينتزع من الذات فالثبوتى

هنا بمعنى الصفة الموجودة فى الخارج للمنتزعة الى الموصوف كما مر من المص فى مبحث التعين فتذكر **قوله** اشارة الى ما هو الظاهر

وعلى قياس ما ذكر من المراد بالايجاب باختيار الشق الاول فان دليله لا يقبل المنع كذا فى الحاشية **قوله** بل يقول الدليل

قائم على كونه صفة مطلقا آه ويدل عليه القسمة العقلية اى قسم المفهوم الى الواجب والممكن والممتنع عن عقلية والصفة الحاجبة

والاتحاد مرتبان على هذا السلب البسيط لا على القاف المهية ضرورة انه كاف فى ثبوتها كذا فى الحاشية وانت لا يذهب

عليك ان القسمة العقلية ليست من جهة ان الواجب ما يثبت له مفهوم ضرورى الوجود والممتنع ما يثبت له مفهوم ضرورى العدم

فى تلزم كون الامكان سلبا بسيطا ولا احتمل الحصر كيف وما هو لا شئ محض وليس من شأنه نسبة اصلا لا يصدق عليه مفهوم

ضرورى الوجود ولا مفهوم ضرورى العدم فيكون ممكنا مع انه ممتنع بل القسمة العقلية ان المفهوم اما موجود بالضرورة

واجب وان لم يكن موجودا بالضرورة فممتنع وان كان موجودا لا بالضرورة فلم يكن موجودا لا بالضرورة فممكن فالامكان

الامكان سلبا ثابتا لا يبطل الحصر العقلى لان الحصر بين النسبة الايجابية المكيفة بالضرورة والسلبية المكيفة بالضرورة والنسبتين

اللتين بالامرورة ولا يجوز العقل ارتفاع هذه النسب المكيفة وكذا حصر المفهوم فى المنسوب اليه بهذه النسب لا

ان الكون الامكان سلبا بسيطا يحكم به البديهة لكونه عبارة عن سلب الضرورة بما انه حال غير مستقل **قوله** فان الهية

ان حيث هى خالية عن الوجوب والامتناع آه انت تعلم ان خلوه عنهما مم فان الوجوب ضرورة الايجاب والامتناع

ضرورة السلب فثبوت العوارض فى مرتبة الذات ممتنع لضرورة سلبها فيها فى ممتنعة العوارض وثبوت

الذات واجب فى تلك المرتبة فهى واحدة الذاتيات والهية الامكانية ممتنعة الوجود فى مرتبة نفسها لضرورة سلب الوجود

الذات لعدم امكان الوجود وجزئية فاحفظ **قوله** لكن ما ذكر رحمه آه بكرر الجنس مع عدم تكرر النوع سواء كان الجنس عاليا او غير

عاليا فاحتمال عقلى لو فرض تحققه يجرى فيه الاستحالة واما احتمال تكرر الفصل مع عدم تكرر النوع فغير معقول لوجوب

المساواة بين الفصل والنوع كذا فى الحاشية **قوله** فهنا اربع صور آه هذا بالنظر الى تعميم النوع من الاضافى ومما هو

اعتبار اصل الفردية وبين اعتبار خصوصها فهذه النسبة من حيث انه فرد للمفهوم لا بخصوصها جزء لجميع المفهومات ومتقدمة

عليه ومن حيث انها بخصوصها خارجة ومتاخرة وبانه بين اعتبار المجموع لم يتحقق نسبة بينه وبين جزئه لان تحققها متاخرة

بعد اعتبار المجموع واعتبار مقابلته بينه وبين جزئه فهى خارجة عن المجموع المتحقق قبل تحققها ومتاخرة انتهى الجواب

الاول لصاحب الافق المبين وقد اندفع بالتعميم الاول لانه اذا لم يلاحظ بعنوان المفهوم فليس هناك اعتبار الفردية ثم

فساد آخر بما اعتبر باجميع افراد المفهوم بخصوصها بحيث لا تبقى خصوصية بخصوصها داخلة فى المجموع فافهم والجواب

الثانى اندفع بالتعميم الثانى لانه لم يعتبر التحقق **قوله** ويمكن الجواب عنه بان المجموع آه تفصيل هذا الجواب ان المفهومات

غير واقعة عدد محدد فى نفس الامر وكل جملة لفرض يمكن الزيادة عليها فالجملة لا يمكن الزيادة عليها مستحيلة فى نفس الامر

والتناهى اللاتحقق لازم للمفهومات فمفهوم جملة المفهومات بحيث لا يشذ عنها مفهوم عنوان من دون مفهوم فان اريد

مفهوم هذا المفهوم فلا مفهوم له وان اريد هذا المفهوم الحاصل فى العقل فليست النسبة جزء منها حتى يلزم المحذور وقد

تقرر هذا الجواب بان هذه الجملة مستحيلة تجاوز استعداده حملا آخر وبقبل هذا الجواب بنحل اشكال آخر هو ان مجموع المفهومات

بحيث لا يشذ عنه مفهوم مفهوم وتقيضه مفهوم داخل فى الجميع فتقيضه جزء فيجاب بانه لا مجموع يصدق عليه انه مجموع المفهومات

كما قرر نظائر ان يعود ولقول جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه مفهوم معلوم للبارى عز وجل وليس مفهوم لما خارجا عن

علمه تعالى ولا يحوق فى العلم فهنا حملا من المفهومات بحيث لا يشذ عنه مفهوم فلها نسبة الى اجزائه فلزم المحذور

والجواب دفعه مفهوم داخل فى الجميع فهو جزء منه وكذلك ان يقول فى الجواب ان اريد بهذا المجموع مجموع المفهومات الثابتة فى

علم الباري عز وجل من حيث هى ثابتة فهى النسبة داخلة فيه لانها الثابتة فى العلم لكن لها اعتبار ان احدهما باعتبار هذا

الثبوت وثانيهما انها منتزعة عن المجموع وهذا الخواص من الثبوت فيها انها ثابتة فى المنشأ وخارجة عن المجموع وعارضة

له وبما انها متعلق العلم وثابتة بثبوت على جزء ولا محذور فيه وان اريد بمجموع المفهومات خارجة عن العلم فليس هناك مجموع

بحيث لا يشذ عنه مفهوم بل كل جملة يوجد فهى متناهية قابلة للزيادة فاقل **قوله** فيه ان محل الخلاف هو المصداق المحمل

قد بينا سابقا ان مصداق محل الوجوب **نفس** الذات ولا يصح من عاقل ان يدعى اعتبار هذا فلا يصلح محلا للخلاف

كما لا يصلح المعنى المصدرى محلا فلا سبيل للنزاع الا فى اللفظ **قوله** بناء على ان المراد منها آه لا حاجة الى هذا البناء المنقص

بمذهب المشائين الزاعمين لزوم عينية الوجود والاستفادة فان كون هذين المفهومين النسبتين بديهيتين بديهى **قوله** جعلا

استدراك

الى